

مجلس الأمن

Distr.: General
23 August 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

إلحاقا برسالتي المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨ بشأن تعديل ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (القوة الأمنية المؤقتة)، وبقرار مجلس الأمن ٢٤١٦ (٢٠١٨)، أود أن أقدم لكم التوصيات المتعلقة بتعديل القوة الأمنية المؤقتة بناء على الحقائق الراهنة على أرض الواقع من أجل القيام على نحو أفضل بخدمة القبائل في المناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك في أبيي، ودعم الحكومتين في جهودهما الرامية إلى تنفيذ الاتفاقات التي وقعتاها.

وقد أشار الاستعراض المستقل للقوة الأمنية المؤقتة، الذي أجري في الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٨، بوضوح إلى أن السياق تطور بشكل ملحوظ منذ النشر الأولي للقوة المؤقتة. وخلال المشاورات الأخيرة في مجلس الأمن، اتفق الأعضاء مرة أخرى على أنه على الرغم من عدم إحراز تقدم سياسي بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي وتنفيذ الترتيبات الأمنية والاتفاقات الحدودية لعام ٢٠١٢، كان للقوة الأمنية المؤقتة دور واضح في تحقيق الاستقرار في أبيي وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان. بيد أن الطرفين انشغلا بالنزاعات والتوترات السياسية الداخلية، فلم يستغلا الهدوء النسبي على حدودهما من أجل حل المسائل العالقة و/أو تنفيذ الاتفاقات القائمة.

وتمشيا مع خطتي المتعلقة بإصلاح ركيزة السلام والأمن في الأمم المتحدة، أعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب إعادة هيكلة العمليات التي لم تعد تلبي الاحتياجات على أرض الواقع والعمل على التوصل إلى حلول سياسية للنزاعات، بالاقتران مع وضع استراتيجيات خروج لبعثاتنا، على نحو ما طلبه مجلس الأمن. وترمي التوصيات التالية إلى تلبية هذا المطلب وإعادة تنظيم البعثة كي تخدم الزخم المتجدد باتجاه التوصل إلى حل سياسي للنزاع في أبيي وغيره من النزاعات الحدودية بين السودان وجنوب السودان.

تحديد الوضع النهائي

يشكل اتفاقان حاليا أساس ولاية القوة الأمنية المؤقتة، وهما الاتفاق بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ والاتفاق المتعلق ببعثة دعم مراقبة الحدود بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان المبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١. وكان الغرض من هذين الاتفاقين، من جهة، أن يكونا مؤقتين،





إلى حين إجراء استفتاء وفقا للبروتوكول المتعلق بحل النزاع في منطقة أبيي الملحق باتفاق السلام الشامل، ومن جهة أخرى، لمنع أي مواجهة بين الطرفين إلى أن يتم تعليم الحدود.

وفي ظل هذه الخلفية، نُشـــرت القوة الأمنية المؤقتة من أجل تهيئة بيئة مؤاتية لتنفيذ الاتفاقين، اللذين أدمجا فيما بعد في اتفاقات التعاون المؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وتم التفاوض بشأن اتفاقات التعاون برعاية فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، مما وفر إطارا شاملا لتسوية المسائل المعلقة بين البلدين، عقب انفصال جنوب السودان في ٩ تموز/يوليه ٢٠١١.

ولذلك ينبغي أن يظل الوضع النهائي للقوة الأمنية المؤقتة هو تنفيذ الفصول ذات الصلة من اتفاقات التعاون، وهي مسائل الحدود والترتيبات الأمنية، إضافة إلى تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي، بوصفها أحد مخلفات اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥. وينبغي أن تتضمن استراتيجية خروج القوة الأمنية المؤقتة مختلف الخطوات نحو تحقيق هذا الهدف وتحدد الدور الذي ينبغي أن تضطلع به البعثة في دعم الطرفين والاتحاد الأفريقي في تنفيذ الاتفاقات.

حقائق متغيرة

منذ عام ٢٠١١، تركز ولاية البعثة على الجوانب الأمنية فقط، في حين قدم الاتحاد الأفريقي الدعم السياسي. وفي سياق عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، شكل ذلك تقسيما مفيدا وناجحا جدا للعمل. غير أن القوة الأمنية المؤقتة أصبحت، في السنوات التي تلت ذلك، عرضة للتأثر بأوجه القصور السياسية في العملية، وعدم كفاية الإرادة السياسية والاهتمام من جانب الطرفين، حيث كان عليها أن تتعامل مع عدم إحراز تقدم سياسي في وضع الترتيبات الإدارية في أبيي ومعالجة تعليم الحدود والأمن. وعلى الرغم من أن البعثة مجهزة تجهيزا جيدا وكان أداؤها جيدا جدا بشـأن المسـائل الأمنية وسـد الفجوة في حل النزاعات المحلية، فهي تفتقر إلى الأدوات المدنية للإبقاء على مشاركة الطرفين في دفع حوارهما السياسي قدما، في حين أن فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ يركز على تسوية النزاع في دارفور والمنطقتين، ومفوضية الاتحاد الأفريقي تفتقر إلى الموارد لتكثيف عملها اليومي.

وبالمثل، فإن مجلس الأمن، الذي أنشأ القوة الأمنية المؤقتة على أساس الاتفاقين المؤقتين، ركز على تنفيذ الترتيبات المؤقتة بدلا من النظر في الوضع النهائي للقوة الأمنية المؤقتة والوضع النهائي لمنطقة أبيي وتسوية المنازعات الحدودية.

ومن أجل الحفاظ على المكاسـب الهامة التي حققتها القوة الأمنية المؤقتة والمساهمة في إحياء العملية السياسية التي أعاقها بشدة النزاع في جنوب السودان، من الضروري للبعثة أن تعزز دورها في دعم تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين السودان وجنوب السودان. وهذا يستلزم تعديل ولاية القوة الأمنية المؤقتة لتمكين البعثة من أداء دور أكثر استباقية واستدامة في تفعيل الاتفاقات دعما لمفوضية الاتحاد الأفريقي وفريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وبالتعاون معهما، وذلك من أجل تعليم الحدود وتحديد الوضع النهائي لأبيي.

إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

في ضـوء ما تقدم، أود أن أقترح أن تواصـل القوة الأمنية المؤقتة تركيزها الحالي على الأمن والاستقرار في منطقة أبيي، وعلى الرصد والتحقق على طول الحدود، وهو ما أسهم مساهمة كبيرة في

غياب المواجهة والنزاع بين السودان وجنوب السودان منذ عام ٢٠١٢. بيد أنه بالنظر إلى تطور الحالة، فإنني أود أن أقترح توسيع دورها توسيعا طفيفا، لتشجيع إيجاد الحلول على أساس يومي في إطار الاتفاق الموقع دعما للطرفين والاتحاد الأفريقي/فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ.

ومن شأن ذلك أن يتيح للبعثة أن تكون بمثابة أداة تعمل على تسوية أي مسائل حدودية بين البلدين، بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة الآخرين، وأن تعزز الحوار والمصالحة بين القبائل في أبيي. وفي هذا الصدد، ستركز البعثة على أبيي وعلى اثنتين من اتفاقات تعاون عام ٢٠١٢ بشأن الحدود والترتيبات الأمنية. وهذا الدور الموسع للبعثة متمايز عن دور المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان. فالدور الذي يضطلع به المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان هو النظر عموما في التسوية المتفاوض عليها للمسائل المعلقة في اتفاق السلام الشامل، والتركيز على سبعة اتفاقات تعاون أخرى، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بالنفط، والأعمال المصرفية، والتجارة، والمسائل الاقتصادية، ووضع المواطنين، والاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة، فضلا عن المنطقتين.

وأكرر الإعراب عن خيبة الأمل لأن الاتفاقين المبرمين في ٢٠ حزيران/يونيه و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ لا يزالان غير منفذين إلى حد كبير. ولا يزال وجود الشرطة السودانية في دفرة ودور جنوب السودان في الإدارة التي عينتها جوبا مستمرين، في انتهاك للاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ولا يمكن أن تبقى البعثة رهينة لهذه الحالة وتعمل في فراغ إداري، لا سيما أن لكل من المجتمعين المحليين ترتيب إداري، وإن كان منفصلا. ولذلك نقترح أنه ريثما يتم إحراز تقدم نحو تنفيذ الاتفاق المبرم في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وإقامة حوار سياسي يعزز تسوية الوضع النهائي، ينبغي أن تكون القوة الأمنية المؤقتة قادرة على العمل مع الإدارة التي عينتها جوبا في أبيي وإدارة المسيرية في المغلد، بالإضافة إلى مواصلة عملها مع الهياكل المجتمعية الحالية، وذلك من أجل الحفاظ على الاستقرار وتعزيز المصالحة بين القبائل.

وفي الوقت نفسه، وبسبب عدم إحراز تقدم سياسي، ستظل منشآت دفرة النفطية تحت سيطرة الخرطوم مؤقتا، مما يضمن الحفاظ على الهيكل المتفق عليه لتقاسم الإيرادات في بروتوكول أبيي حتى يتم تنفيذ الترتيبات المؤقتة و/أو الاتفاق على حل نهائي.

أما بالنسبة للمنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح، فإن الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان المبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١، والاتفاقات اللاحقة، لا سيما الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان المبرم في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تتوخى أن يوفر التنفيذ الكامل للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها للطرفين منطقة عازلة مؤقتة على حدودهما المشتركة تتيح لهما إجراء مفاوضات سلمية بشأن المناطق المتنازع عليها. بيد أن عمليات الآلية لم تكتسب زخما إلا خلال العام الماضي نتيجة لحدوث شيء من التقارب بين البلدين والضغط من جانب مجلس الأمن من أجل الاستفادة من الآلية أو فقدانها.

وحتى الآن، لا تزال الآلية في مرحلة القدرة التشغيلية الأولية، حيث لا يعمل سوى اثنان من مقارها القطاعية الأربعة، ولم يُنشأ سوى موقع فريق واحد في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، بينما يستمر الإبلاغ عن وجود القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح.

وبينما تواصل القوة الأمنية المؤقتة المبادرة في الدفع قدما بتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، أُحرز تقدم صوب التشغيل الكامل للآلية خلال الأشهر الأولى من هذا العام، بما في ذلك إنشاء بعض مواقع الأفرقة على طول ممرات العبور الحدودية في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وأنجز الفريق الفني التابع لبرنامج الاتحاد الأفريقي للحدود، بدعم من القوة الأمنية المؤقتة، المرحلة الأولى من عملية وضع العلامات الحدودية على خط الوسط والحدود الخارجية للمنطقة الآمنة المنزوعة السلاح في ٣ من نقاط العبور الـ ١٠ على امتداد الممرات الحدودية المتفق عليها بين السودان وجنوب السودان.

وعلى الرغم من التأخير، لا تزال الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها جزءا حيويا من الإطار الذي ينظم العلاقة بين البلدين. ومنذ إدراج الآلية في ولاية القوة الأمنية المؤقتة في عام ٢٠١٢، لم تقع أي مواجهة بين جيشي البلدين. ولذا فمن الأهمية بمكان أن يتم نشر الآلية بشكل كامل وأن تنفذ الترتيبات الأمنية والاتفاقات الحدودية لعام ٢٠١٢. والتأثير الذي تمكن مجلس الأمن من ممارسته أمر أساسي في تعزيز فعالية الآلية. وسيكون استمرار مشاركة المجلس بشأن هذه المسألة والعلاقات بين السودان وجنوب السودان وفقا لقرار المجلس ٢٠٤٦ (٢٠١٢) بالغ الأهمية لاستقرار المنطقة في الوقت الذي يشهد فيه جنوب السودان حالة من الاضطراب.

ومن أجل تطبيع العلاقات بين البلدين، يلزم تنشيط الجهود المتضافرة لتعزيز تنفيذ الترتيبات الأمنية والاتفاقات الحدودية لعام ٢٠١٢. وفي حالة القوة الأمنية المؤقتة، كما ذكر أعلاه، ينبغي أن يشمل ذلك الأمر التركيز على اتفاق الحدود. وينبغي أن تكلف البعثة بدعم الطرفين في وضع جدول زمني لتعليم ممر العبور الحدودي، بالتعاون مع الفريق الفني التابع لبرنامج الاتحاد الأفريقي للحدود، فضلا عن توفير الحماية لأفرقة تعليم الحدود ومعداتها ومرافقها. وفي هذا الصدد، ستتوسع عمليات البعثة على الحدود، مما يتيح لها أيضا دعم جهود تعليم الحدود، بما في ذلك التوعية، بالإضافة إلى الدور المتعلق بالأمن والرصد الذي تؤديه داخل المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح.

وينبغي أيضا أن يعالج تعليم نقاط العبور الحدودية في إطار مناقشة أوسع نطاقا للتخفيف من المخاوف من أن تصبح المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، على الرغم من كل التأكيدات، الحدود الفعلية. ويجب أن تُجرى المناقشات المتعلقة بالحدود بالتوازي مع المضي قدما نحو تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة. ومن شأن التفاعل اليومي للبعثة مع القبائل المحلية على جانبي الحدود أن يهيئ بيئة تسود فيها الثقة لدى تلك المجتمعات لإعادة علاقاتها التقليدية ورؤية المنفعة في ذلك، واستئناف الأنشطة التجارية المتبادلة بينها أو التوسع فيها.

وفي الوقت نفسه، ووفقا لقرار المجلس ٢٤١٦ (٢٠١٨)، يلزم إحراز تقدم بشأن المناطق المتنازع عليها والمطالب بها على الحدود المشتركة. وينبغي أن يبدأ هذا الأمر بتسليم الوثائق المطلوبة إلى فريق الخبراء التابع للاتحاد الأفريقي، ثم وضع الصيغة النهائية لخطة تعليم الحدود، التي ينبغي أن تنظر في بدء عملية تعليم الحدود غير المتنازع عليها أولا، من أجل إظهار النتائج وإيجاد الزخم اللازم لتنفيذ اتفاق الحدود بأكمله. وفي إطار روح مفهوم ''الحدود المرنة'' المتفق عليه في عام ٢٠١٢، ينبغي أن تكلف البعثة بدعم أفرقة تعليم الحدود بالتعاون مع الفريق الفني التابع لبرنامج الاتحاد الأفريقي للحدود، وتعزيز المصالحة المجتمعية والتوعية، ودعم الإدارة المتكاملة للحدود في المعابر الحدودية.

تغيير مفهوم البعثة

في ضوء ما تقدم، يجب إدخال عدة تغييرات على مفهوم البعثة للقوة الأمنية المؤقتة.

العنصر العسكري

فيما يتعلق بالعنصر العسكري، أنجز مكتب الشؤون العسكرية دراسة للقدرات في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، وأقر المكتب بالتغير في الخطر، ولذلك اقترح إدخال تعديلات على نشر القوة وعلى معداتها. ومع تقلص الحاجة إلى عنصر عسكري كبير في منطقة أبيي، ستنقل قوات من المنطقة لتعمل على التشغيل الكامل لآلية الرصد، وعلى وجه الخصوص ضمان إنشاء المقرين المتبقيين من مقار القطاعات ومواقع الأفرقة المطلوبة داخل المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، وضمان أن يكون لكل مقر من مقار القطاعات وحدة مخصصة لحماية القوة مكتفية ذاتيا، إضافة إلى الدعم اللوجستي والقوات التمكينية.

وفي حين أن الخطر داخل منطقة أبيي هو الآن، بفضل القوة الأمنية المؤقتة، ذو طابع جنائي في معظمه، لا توجد حتى الآن تسوية سياسية تعالج المسائل الأساسية التي أدت إلى نشوب هذا النزاع. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى وضع القوة الأمنية المؤقتة، تحدد دراسة القدرات العسكرية الأعمال العسكرية عبر الحدود باعتبارها الخطر الأكثر احتمالا على امتداد حدود المنطقة. ونتيجة لذلك، فإن العنصر العسكري للبعثة سيركز انتشاره على طول الحدود في منطقة أبيي للحماية ضد أي تحرك لجماعات المتمردين المسلحة من السودان أو جنوب السودان ووقف تلك التحركات. ويمكن أن يؤدي توغل الكيانات المسلحة من أي من الطرفين إلى تفاقم التوترات القبلية وتعرض المدنيين في المنطقة للخطر.

وفي هذا الصدد، فإن العنصر العسكري للبعثة سيتخذ وضعية الردع على امتداد الطرق الرئيسية المتجهة إلى منطقة أبيي على الحدود الشمالية والجنوبية. وفيما يتعلق بارتحال قبيلة المسيرية، ستواصل البعثة إدارة الأمن من خلال عنصر الشرطة والعنصر العسكري من أجل تيسير التعاون بين القبائل.

عنصر الشرطة

بالنظر إلى عدم توحيد الترتيبات الإدارية في منطقة أبيي، بما في ذلك جهاز شرطة أبيي، وإلى تقييمنا للحقائق المذكورة أعلاه، فإن دراسة قدرات الشرطة، التي أجرتها شعبة الشرطة في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، أكدت استمرار التوترات بين القبائل بسبب عدم التوصل إلى تسوية سياسية. وأصبحت سوق أمييت المشتركة أبرز الشواهد على التزام قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية بإحلال السلام وتحقيق المصالحة، وقدمت زخما جديدا للعلاقات بين القبيلتين والتجارة في المنطقة الأوسع نطاقا. بيد أنه لا تزال هناك إمكانية لحدوث الاحتكاك ووقوع الحوادث عند اختلاط أبناء القبيلتين في السوق والمناطق المحيطة بها. وفي السنوات الأخيرة، عملت القوة الأمنية المؤقتة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مع لجنة السلام المشتركة التي تقودها القبائل من أجل النجاح في نزع فتيل الحوادث في سوق أمييت من خلال تيسير الحوار بين القبائل في الوقت المناسب.

وبالإضافة إلى ذلك، ومع تردي الحالة الاقتصادية في جنوب السودان، أصبحت سوق أمييت مركزا اقتصاديا كبيرا. غير أن هذا النجاح أدى أيضا إلى تزايد أعمال الإجرام في منطقة أبيي، بما في ذلك القتل وسرقة المواشي والسيارات والاعتداء، فضلا عن حوادث الاضطراب العام المتقطعة وحوادث إطلاق النار التلقائي. وفي ضوء هذه الزيادة في النشاط الإجرامي، أوصي بنشر ثلاث وحدات شرطة مشكلة في

المراكز السكانية الرئيسية الثلاثة في منطقة أبيي، وهي سوق أمييت المشتركة، وبلدة أبيي، وأقوك، لأن هذه الوحدات مصممة ومدربة ومجهزة بشكل أفضل من الجيش للتصدي لمسائل القانون والنظام العام. وستتمركز الوحدتان الأخيرتان للانتشار في حالات الطوارئ في نقاط التوتر في منطقة العمليات. ومن شأن ذلك أن يتيح للبعثة زيادة التركيز على الحفاظ على القانون والنظام العام، بما في ذلك العدالة والسجون، وتعزيز السلام بين القبائل.

وفي ظل عدم إحراز تقدم بشأن جهاز شرطة أبيي، سيقوم أفراد شرطة منتدبون متخصصون بتعزيز الدعم الذي يقدمونه إلى لجان الحماية المجتمعية، مع نشرهم في جميع مواقع الأفرقة في منطقة أبيي. وعلاوة على ذلك، فبالإضافة إلى عمل البعثة مع لجان الحماية المجتمعية، فإنها ينبغي أن تضطلع بأنشطة الاتصال لتقديم الدعم إلى قبيلة المسيرية في إنشاء قوة شرطة غير مسلحة خاصة بالارتحال تصاحب الرُحّل، وأن تنسق مع المقيمين من قبيلة المسيرية في منطقة أبيي لتحديد الدعم اللازم بشأن مسائل القانون والنظام العام.

وينبغي نشر أفراد الشرطة المنتدبين المتخصصين الذين يقدمون الدعم الاستشاري بشأن مسائل الإدارة المتكاملة للحدود في جميع مواقع الأفرقة الـ ١٠ على طول ممرات العبور الحدودية. وفي هذا الصدد، سيعمل أفراد الشرطة المنتدبون على تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون في كلا البلدين على الإدارة المتكاملة للحدود ومراقبة حركة الأسلحة والسلع غير المشروعة، والرصد والإبلاغ عن الجرائم العابرة للحدود الوطنية. ولذا فإن مجموع أعداد الشرطة سيبلغ ٦٤٠ فردا، مع ثلاث من وحدات الشرطة المشكلة يضم كل منها ١٦٠ فردا، و ١٤٨ من أفراد الشرطة المنتدبين، و ١٢ من موظفي المقر.

العدد الأقصى للأفراد النظاميين

تستوعب إعادة التشكيل التغييرات المقترحة ضمن العدد الأقصى الحالي للأفراد النظاميين والبالغ ٤ ٥٥٠ فردا. وبالنظر إلى أن البعثة لا تزال في مرحلة القدرة التشغيلية الأولية وأن الهدف من الاقتراح هو تحقيق القدرة التشغيلية الكاملة للآلية، فإن هذا يمثل تخفيضا صافيا قدره ٦٠٧ أفراد في منطقة أبيي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقل بعض المهام من العنصر العسكري إلى عنصر شرطة معزز يمثل انخفاضا آخر قدره ٥٩٠ فردا عسكريا. ومن ثم فإن أعداد القوات في منطقة أبيي ستنخفض بمقدار ١ ١٩٧ فردا أو بنسبة ٣٠,٢ في المائة، حيث ستنخفض من القوام المأذون به حاليا وهو ٣ ٩٥٩ فردا إلى ٢ ٧٦٢ فردا.

العنصر المدني

من أجل الاضطلاع بالمهام الإضافية المذكورة أعلاه، ينبغي للبعثة أن تعيد النظر في قدرات الدعم والتعزيز الطفيفة لإعادة القدرات المدنية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تنشئ القوة الأمنية المؤقتة صلة قوية مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ لمتابعة الالتزامات والمساعدة على تنظيم ودعم الاجتماعات الضرورية لإحراز التقدم السياسي. وستظل القوة الأمنية المؤقتة تحت قيادة لواء في القوات المسلحة الإثيوبية برتبة أمين عام مساعد، يعمل بوصفه رئيسا للبعثة وقائدا للقوة.

وسيعمل نائب مدني لرئيس البعثة برتبة مد-٢ بوصفه المنسق الرئيسي لشؤون الاتصال بالمجتمعات المحلية في أبيي مع الزعماء التقليديين والهياكل الإدارية القائمة في أبيي والمغلد، وسيتولى كذلك المتابعة اليومية للالتزامات المتعهد بها من أجل تنفيذ الاتفاقات الموقعة وتقديم الدعم إلى الشركاء في مجال

المساعدة الإنسانية وإلى الاتحاد الأفريقي في جهوده الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية. وفي هذا الصدد، سيتم تعزيز القدرات المدنية بموظف دولي في الخرطوم وآخر في جوبا للمتابعة في العاصمتين وإطلاع قيادة البعثة على التطورات التي لها صلة بولايتها. وستضم مواقع الأفرقة في منطقة أبيي أيضا موظفي اتصال مجتمعي، من الموظفين الدوليين والوطنيين على حد سواء، سعيا إلى تسوية النزاعات ومنع نشوبها. وستُلحق أفرقة صغيرة من الموظفين المدنيين الدوليين والوطنيين بالمقار القطاعية الأربعة لآلية الرصد في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، وذلك لتيسير أعمال الاتحاد الأفريقي والمساهمة في توعية القبائل في المنطقة الحدودية.

الصلة بين السلام والتنمية

من أجل التخفيف من حدة العوامل المؤججة للنزاعات على الموارد، وتعزيز الصلة الهامة بين الأمن والعمل السياسي لبعثة حفظ السلام والدور التآزري لهما وانتعاش فريق الأمم المتحدة القطري وتطويره، أود أن أقترح وضع برنامج مكرس لقبيلتي دينكا نقوك والمسيرية. وفي حالة قبيلة المسيرية، فإن فريق الأمم المتحدة القطري للسودان ينبغي أن يعمل مع الحكومة وزعماء قبيلة المسيرية خارج منطقة أبيي، وأن يكفل أن تستفيد قبيلة المسيرية ككل من الجهود الإنمائية.

وإنني أدعو الجهات المانحة في السودان وجنوب السودان إلى تمويل هذه المشاريع المصممة خصيصا لتلبية احتياجات الدينكا نقوك والمسيرية والتي تركز على المصالحة والتنمية، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفريدة والمتميزة لكل من القبيلتين. ومن شأن هذه المشاريع التي تديرها الأفرقة القطرية أن تسهم إسهاما كبيرا في تخفيف العبء عن كاهل القوة الأمنية المؤقتة، التي ناضلت لتلبية توقعات السكان دون أن تكون لها ولاية للاضطلاع بأي من هذه الأنشطة. وستواصل القوة الأمنية المؤقتة في الوقت نفسه تقديم الدعم التشغيلي واللوجستي إلى دوائر العمل الإنساني في منطقة أبيي، والحفاظ على قدرة كافية لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية، وحرية تنقل العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

وإن القوة الأمنية المؤقتة هي من أفضل بعثات حفظ السلام أداء. ويعزى هذا إلى التزام موظفيها وتفانيهم والدعم الذي تقدمه حكومة إثيوبيا. ولا ينبغي، مع ذلك، أن نعتبر خطأ أن النجاح في الحفاظ على هدوء نسبي في أبيي وعلى الحدود هو دليل على أن المسائل قد حلت وأنه يمكن بالتالي أن تغادر القوة الأمنية المؤقتة أو أن تُقلص إلى حد كبير. وإنما يلزم تعديل البعثة وفقا للحقائق على أرض الواقع، حيث لم يتم حل المسائل السياسية الأساسية. وإنني أدعوكم إلى مواصلة الاستثمار في القوة الأمنية المؤقتة حتى لا تتعرض للخطر المكاسب التي تحققت بشق الأنفس نحو تحقيق السلام في السنوات السبع الماضية. ويمكن، بل وينبغي، أن تظل القوة الأمنية المؤقتة أداة لتعزيز بناء الثقة بين البلدين إلى أن ينجحا في تسوية الوضع النهائي لأبيي وتعيين حدودهما المشتركة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**